

ما بعد وأبعاد المكتب التجاري البرازيلي في القدس

أ.د. سعيد أبو علي

المشرف العام ورئيس تحرير مجلة المقدسية

في خطوة متوقعة انضمت البرازيل رسمياً لمحاولات الإدارة الأميركية المتكاملة مع المخططات الإسرائيلية لإضفاء شرعية دولية زائفة وموهومة على ضم القدس لكيان الاحتلال واعتبارها عاصمة لإسرائيل. تلك المخططات التي تواصل تنفيذها استيطاناً وتهويداً وأسرة للقدس منذ أكثر من خمسين عاماً بتشريعات إسرائيلية احتلالية عنصرية تؤطر المراحل التي واكبت تنفيذ تلك المخططات والمشاريع، وصولاً إلى الاعتراف الأميركي ونقل السفارة الأميركية إليها، وما مارسته الإدارة الأميركية من ترغيب وترهيب لدول أخرى وابتزازها لنقل سفاراتها إلى القدس، في إطار مواصلة المشاريع الإسرائيلية التي تستهدف القدس بالانتقال إلى مرحلة جديدة تتمثل في العمل لإضفاء مشروعية دولية على إجراءات الاحتلال تدعيماً وتكريساً لتلك الإجراءات وتحقيق أهدافها.

وفي منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2019، افتتحت البرازيل مكتباً تجارياً لها في القدس كجزء من سفارتها في تل أبيب وامتداداً لهذه السفارة إلى القدس بإدارة وكالة التصدير والاستثمار البرازيلية APEX (وفي ذلك إشارة مهمة) بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو والنائب الاتحادي إدوارد بولسونارو نجل الرئيس البرازيلي رئيس لجنة العلاقات الخارجية والدفاع الوطني بمجلس النواب.

هذه الخطوة البرازيلية التي تم الإقدام عليها رغم كل الجهود العربية والفلسطينية التي بذلت لثني البرازيل عن اتخاذها، وعلى الرغم من بعض التمنيات أو التقديرات التي رأت فيها بديلاً أقل ضرراً من نقل السفارة إلى القدس لم تتوقف عند حدود المكتب التجاري رغم أهميته وخطورته فحسب، بل تعدت ذلك ليكون المكتب التجاري جزءاً لا يتجزأ من سفارة البرازيل في تل أبيب ولعله امتداد لتلك السفارة إلى القدس.

والأهم أن نجل الرئيس الذي افتتح المكتب التجاري أعلن بكل وضوح وبصورة رسمية أن افتتاح المكتب ليس إلا الخطوة الأولى نحو النقل النهائي للسفارة، وذلك ما عاد وأكدته الرئيس البرازيلي نفسه، وتقل صحيفة A TRIBUNA بتاريخ 2019/12/21 عن الرئيس البرازيلي - بعد صدور الموقف العربي من المكتب التجاري بالقدس - تجديد وتأكيد التزامه بنقل السفارة البرازيلية إلى القدس، إذ يقول:

هذه رمزية للشعب الإنجيلي، ويضيف: لقد تحدثت إلى جميع الدول الإسلامية لم يعارض أحد 100 بالمئة كان هناك أشخاص حذرون.. وعلى نحو الرئيس البرازيلي، وأكد العديد من المسؤولين في الحكومة البرازيلية في العديد من المناسبات أن افتتاح المكتب التجاري خطوة باتجاه نقل السفارة بالمعنى الذي يؤكد النقل التدريجي لسفارة البرازيل إلى القدس.

لا شك بأن هذه الخطوة البرازيلية تأتي مخالفة أو انتهاكاً لقرارات الشرعية

الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة - وخاصة القرار 478 لعام 1980 - التي تعتبر كل إجراءات إسرائيل التي تستهدف تغيير معالم القدس الشرقية وهويتها لاجية وباطلة، وتطالب دول العالم بعدم نقل سفاراتها إلى القدس أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل.

ولا شك أيضاً بأن الخطوة البرازيلية كما سبقها المثلة بالخطوة الأميركية أو غيرها من دول محدودة، أقدمت على مثلها، هي مواقف وخطوات باطلة لن تحدث أثراً أو ترتب حقاً في المنظومة القانونية وقواعد المشروعية الدولية الراسخة بشأن القدس الشرقية وكونها جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة لسنة 1967.

غير أن مؤشرات في واقع العلاقات الدولية تتحرك باتجاه مغاير، هذه المؤشرات التي لا ينبغي التقليل من أهميتها وخطورة تفاعلاتها في معرض التعامل معها، بالمسؤولية والفعالية التي تقتضيها، بكل آثارها وانعكاساتها، خاصة في نطاق المخططات الإسرائيلية الأميركية لشرعنة احتلال وضم القدس وطمس هويتها وتصفية مصيرها، وذلك بشرعنة الواقع الاحتلالي القسري وإن كان بإجراءات وقرارات غير شرعية.

ولأن القدس ليست مدينة عربية عريقة محتلة فحسب، وليست عاصمة لدولة فلسطين المستقلة الآتية فقط، بل وأيضاً وفي مقدمة ما تقدم أنها مكون هوية وعقيدة امتداد تاريخ وحضارة كانت وهي اليوم رغم الاحتلال وسوف تبقى بكل القيم التي تمثل والمعاني التي تحمل خط الأمة الأحمر الذي لا تفريط فيه أو مساومة عليه وقلب فلسطين الوطن والقضية، وطن الشعب الفلسطيني وقضية الأمة العربية المركزية وألوية أولوياتها أياً كانت الظروف وعلى أي حال كانت الأحوال.

ما يوجب، بل يحتم، ليس فقط اتخاذ الموقف اللازم المقترن بالإجراءات العملية التي ترتقي إلى مستوى جسامه الأمر وما يمثله من تهديد وخطورة

على القدس، بل بإعادة النظر بالموقف والقرارات المتخذة سابقاً لمواجهة مثل هذه الخطوات والتصدي لها حتى لا يفتح الباب واسعاً أمام المزيد من الدول للإقدام على مثل هذه الخطوة.. الأمر الذي يؤكد بوضوح فشل كل الجهود لثني البرازيل عن الإقدام على خطواتها بافتتاح المكتب التجاري.

وجميعنا يدرك أن هذه الخطوة البرازيلية غير القانونية تمثل فيما تمثل اعتداءً مباشراً على الحقوق الفلسطينية والعربية وانها كإصراراً للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية، خاصة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تعتبر إجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي تستهدف القدس ومعالمها وهويتها إجراءات باطلة ولاغية، وتطالب دول العالم بعدم الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل أو نقل سفارتها إليها.

إن هذا الإجراء البرازيلي يشكل دون أدنى شك تطوراً خطيراً مرفوضاً ومداناً، وهو تحول نوعي في مواقف البرازيل التاريخية إزاء القضايا العربية، وخاصة القضية الفلسطينية، حيث كانت البرازيل من أوائل الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية ولطالما عبرت عن مواقف الدعم والتأييد لحقوق الشعب الفلسطينية العادلة وعن تمسكها بالقانون والشرعية الدولية أساساً لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة بما يعبر عن قيم ومبادئ الشعب البرازيلي الصديق، وعن عمق وطبيعة الروابط وعلاقات الصداقة العربية البرازيلية المتينة. وأنه يؤسفنا أشد الأسف مثل هذا التراجع، ولعله الانقلاب في الموقف الرسمي البرازيلي وما سيلحقه من ضرر بتلك العلاقات.

وإذ نشدد الإدانة والرفض القاطع لهذا القرار لنلفت النظر إلى تداعياته والآثار المترتبة عليه بكل ما ينطوي عليه من استهتار بإرادة المجتمع الدولي وبالروابط والعلاقات العربية البرازيلية، وانحياز سافر للعدوان وتدمير أي فرص للسلام.

لندعو البرازيل إلى ضرورة التراجع عنه وتصويب الموقف، فعودة إلى الحق

أولى من التماذي في الباطل، غير أن بعض المواقف والتصريحات البرازيلية الرسمية تتماذي في الباطل، إذ تؤكد على استكمال خطوة افتتاح المكتب التجاري في القدس بنقل السفارة البرازيلية إليها في تحدٍّ صارخ في المقام الأول للموقف والإرادة العربية.

هذه الإرادة المدعوة اليوم للمضي قدماً في متابعة تنفيذ ما أقرته واعتمدهه للتصدي لهذه الخطوة أو مثيلاتها بتنسيق وتركيز الجهد العربي المشترك، إذ تبقى مواقف دول العالم من الحق العربي الفلسطيني بمدينة القدس معيار المواقف ومضامين العلاقات العربية مع تلك الدول في نطاق المشترك الذي يجمع الإرادة العربية والدولية من مبادئ وأسس قانونية طبقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقدس والقضية الفلسطينية.

ولأنها القدس عنوان القضية الفلسطينية وبدعوة من دولة فلسطين تقاطعت مع مواقف الدول أعضاء الجامعة العربية على جناح السرعة، فكان هذا التنادي العربي الجماعي العاجل لانعقاد دورة طارئة لمجلس الجامعة على مستوى المندوبين في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2019 مستحضراً مجموعة المواقف والقرارات العربية في مجالس الجامعة المنعقدة على مستويات متعددة، في مقدمتها على مستوى القمة وآخرها قمة القدس في الظهران وقمة تونس للدفاع عن القدس والتصدي لما تتعرض له ويستهدفها من إجراءات ومخططات إسرائيلية احتلالية، تدعم بقرارات وإجراءات شرعنة باطلة تكميلية منذ قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال ونقل السفارة الأميركية إليها، ذلك القرار الباطل الذي رفضته باستثناء قلة دول العالم بأسره.

عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين دورة غير عادية في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، برئاسة جمهورية العراق.

تباحث المجلس في المواقف والإجراءات التي يمكن للدول الأعضاء اتخاذها لمواجهة قيام جمهورية البرازيل بعمل أحادي وغير قانوني، من خلال فتح

مكتب تجاري دبلوماسي لها في مدينة القدس، في مخالفة فاضحة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالمكانة القانونية لمدينة القدس. أعاد المجلس تأكيده على جميع قراراته وبياناته المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وإدانته ورفضه لأي قرار يخل بالمكانة القانونية لمدينة القدس، ورفضه وإدانته لجميع الخطط والسياسات الإسرائيلية المنهجية وغير القانونية التي تستهدف المدينة المقدسة وأهلها وهويتها العربية ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، بما يشكل انتهاكات لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات 252 (1968) و267 (1969) و476 و478 (1980).

وأكد المجلس على ما يلي:

1 - إدانة ورفض قيام جمهورية البرازيل بفتح مكتب تجاري دبلوماسي لها في مدينة القدس، بما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالمكانة القانونية والتاريخية لمدينة القدس، واعتبار هذا الإجراء الأحادي غير القانوني، انحيازاً للاحتلال الإسرائيلي ودعماً لسياساته غير القانونية الهادفة إلى السيطرة على مدينة القدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين. والتحذير من التوجهات التي يعبر عنها الرئيس البرازيلي، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب البرازيلي، بشأن نوايا الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، ونقل السفارة البرازيلية إليها.

2 - مطالبة جميع الدول بالالتزام بقراري مجلس الأمن 476 و478 لعام (1980)، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة على أساس "الاتحاد من أجل السلم"، رقم (2017) A/RES/ES - 10/19، الذي أكد على أن أي قرارات أو إجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس أو مركزها أو تركيبها الديموغرافية، ليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغية وباطلة، ودعا جميع الدول للامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس.

3 - التعبير عن الأسف البالغ من قيام الحكومة البرازيلية بتغيير مواقفها التاريخية الملتزمة بالقانون الدولي، والداعمة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها تغيير في نمط تصويت البرازيل على قرارات القضية الفلسطينية في المحافل الدولية. والتحذير من أن هذا التغيير السلبي في السياسة الخارجية البرازيلية تجاه القضية الفلسطينية العادلة، من شأنه أن يلحق ضرراً بالغاً بالعلاقات والمصالح المشتركة العربية - البرازيلية، السياسية والاقتصادية والدبلوماسية.

4 - إعادة التأكيد على اعتزام الدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات العملية اللازمة؛ السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، لمواجهة أي قرار من أي دولة من شأنه الإخلال بالمكانة القانونية لمدينة القدس، وذلك تنفيذاً لقرارات القمم والمجالس الوزارية العربية المتعاقبة، ومتابعة تنفيذ "خطة العمل المتكاملة لمواجهة قرار الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى، بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو نقل سفاراتها إليها"، وتطبيق هذه الخطة في إطار مواجهة الخطوة البرازيلية غير القانونية بفتح المكتب التجاري البرازيلي في مدينة القدس.

5 - تثمين جهود مجلس السفراء العرب في البرازيل، ودعوته لمواصلة تحركه لدى الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية في البرازيل، لإبلاغهم رفض جامعة الدول العربية لمثل هذه الخطوات الأحادية غير القانونية. ودعوة البرلمان العربي والجاليات ومنظمات المجتمع المدني العربية إلى التحرك العاجل لتحقيق أهداف هذا البيان.

6 - الدعوة للتنسيق مع منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات والمجموعات الإقليمية والدولية بشأن أهداف هذا البيان.

7 - التعبير عن الامتنان والتقدير لمواقف الدول وكذا الجهات البرازيلية التي ترفض المساس بالمكانة القانونية لمدينة القدس، وحقوق الشعب الفلسطيني

غير القابلة للتصرف. وفي هذا السياق يعبر المجلس عن ترحيبه وإشادته بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي صدر مؤخراً بشأن تجديد تفويض وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين لمدة ثلاث سنوات.

مع كامل الاحترام والتقدير لهذا التفاعل العربي السريع ولهذا الموقف العربي الجماعي من خطوة البرازيل غير أنه لا يكفي. وبالإمكان رغم كل عوامل الضعف العربي الراهن بلورة الموقف الأكثر تأثيراً وقوة للتعاطي مع خطورة الموقف البرازيلي وما قد يتلوه أو يتبعه من مواقف مماثلة لدول أخرى وهي ترى هذا الضعف بالموقف العربي.

إن موقفاً يليق بمكانة القدس وعمق الالتزام القومي العربي بقضيتها كجوهر للقضية الفلسطينية، قضية الأمة المركزية، ينبغي له أن يتجاوز سقف الموقف السياسي على أهميته وضرورته إلى الإجراء العملي، آخذاً بعين الاعتبار ومستذكراً قرارات قمة عمان لسنة 1980 بشأن القدس واحتمالية نقل أي سفارات إليها تحت طائلة قطع العلاقات الدبلوماسية العربية مع تلك الدول، وإن تعذر، فيكفي الإشارة إلى أن حجم التبادل التجاري بين البرازيل والدول العربية يتجاوز سبعة عشر مليار دولار لصالح البرازيل، بينما لا يتجاوز تبادلها التجاري مع إسرائيل سبعمائة مليون دولار..

فهل من توظيف لهذا البعد التجاري لحماية القدس والمصالح العربية، وخاصة أن الاستيراد العربي بنسبة كبيرة من البرازيل يختص بالزراعة والغذاء أكثر مما تتوقف عليه مصالح حيوية لا يمكن الاستغناء عنها.. ووفقاً لمصادر برازيلية رسمية نشرتها جريدة OPINIA ENOTICA في كانون الأول / ديسمبر 2019 تعد البرازيل شريكاً تجارياً للدول العربية وهي من أكبر الدول المصدرة للحوم في العالم، 45 بالمئة من صادراتها من الدواجن واللحوم تحمل الختم الحلال، إذ تصدر للدول العربية.

في عام 2017 سجلت البرازيل فائضاً قدره 1, 7 مليار دولار في تعاملها مع

الدول العربية، في حين سجلت مبلغ 419 مليون دولار عجزاً في التبادل التجاري مع إسرائيل.

في كانون الثاني/يناير من هذا العام، سجلت البرازيل رقماً قياسياً في الصادرات إلى الدول العربية، إذ يبلغ إجمالي الصادرات خلال هذا الشهر 1,2 مليار دولار ويمثل هذا الرقم زيادة بنسبة 18 بالمئة مقارنة مع شهر كانون الثاني/يناير 2018 وأفضل أداء في السنوات العشر الماضية، وأكثر الموارد مبيعاً كانت لحوم الدواجن.

بمعنى أن الميزان التجاري وارتفاع نسبة الاستيراد كانت تزداد وترتفع مع الوقت نفسه الذي كانت فيه الاستعدادات البرازيلية تمضي قدماً لافتتاح المكتب التجاري كخطوة على طريق نقل السفارة البرازيلية إلى القدس، فهل من مراجعة عربية لهذا التبادل؟

ما لم تتأثر مصالح البرازيل وبصورة ملموسة، فلن تراجع موقفها أو تتراجع عن خطواتها، ويصبح الموقف السياسي دون تدابير عملية وفعالية مبرراً إضافياً لاستكمال نقل السفارة البرازيلية وربما غيرها من سفارات دول أخرى. فماذا نحن فاعلون؟